



مركز الميزان لحقوق الإنسان
AL MEZAN CENTER FOR HUMAN RIGHTS

ممنوع من الوصول

تقرير إحصائي خاص حول انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة
مقيدة الوصول برأ خلال النصف الأول من العام 2022



استهداف العاملين وممتلكاتهم في المنطقة مقيدة الوصول برأ

التوغلات وتخريب أراضي المواطنين

اعتقال المواطنين الفلسطينيين

مقدمة

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها الجسيمة بحق المواطنين الفلسطينيين وجملة الأنشطة الفلسطينية الصناعية والزراعية ومختلف الأنشطة المدنية الأخرى خلال النصف الأول من العام الحالي 2022، بما يخالف الاتفاقيات الدولية وقواعد القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتشكل انتهاكات قوات الاحتلال في سياق تعاملها مع المواطنين والأعيان المدنية على امتداد السياج الفاصل أنماطاً منظّمة ومتكرّرة، بهدف فرض منطقة مقيدة الوصول برأى. إذ تقصف بالقذائف الثقيلة وتفتح نيران رشاشاتها تجاه العاملين في المنشآت الصناعية والزراعية من مزارعين وراعاة أغنام وصاندي عصفير وجامعي حجارة وحديد وبلاستيك "الخردة"، فتوقع بهم الأذى الجسدي والنفسي وتدمر ممتلكاتهم، وتحرمهم من مزاوله أعمالهم. وتستهدف المشاركين في المسيرات السلمية فتوقع في صفوفهم القتلى والجرحى. كما تعقل المواطنين ومن تصل إليه قوّاتها فتحتجزهم لفترات مختلفة وتعدي عليهم بالضرب جسدياً وتوجه لهم الإهانات اللفظية وتحط من كرامتهم الإنسانية. هذا وتتوغل الآليات العسكرية وتجرف الأراضي والمنشآت الزراعية والصناعية وتدمرها، مما يتسبب في فقدان آلاف الفلسطينيين لمصادر رزقهم.

ترجع جملة الانتهاكات المذكورة بالأثر السلبي على حياة السكان المدنيين الفلسطينيين، لا سيما على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. ويختبر العاملون في المناطق التي تصنفها قوات الاحتلال الإسرائيلي بالمنطقة المقيدة الوصول برأى، ضروباً مختلفة من أشكال المعاناة، ما فرض على السكان تغيير أشكال العمل في المنطقة، تحديداً لدى المزارعين الذين لجأوا إلى زراعة أراضيهم بمحاصيل لا تحتاج للرعاية المتواصلة، عوضاً عن زراعة المحاصيل المعمّرة التي يكتنف الحفاظ عليها الكثير من المخاطر.

يأتي هذا التقرير في سياق عمل مركز الميزان لحقوق الإنسان على تعزيز وحماية حقوق الإنسان واحترام قواعد القانون الدولي الإنساني، ورصد الانتهاكات وتوثيقها والعمل على الحد منها وصولاً إلى وقفها، ومحاسبة مقترفيها. كما يضع المجتمع الدولي والأطراف السامية الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة للعام 1949 أمام مسؤولياتهم القانونية والأخلاقية.

يُقدّم التقرير

الإحصائي نبذة عامة

حول واقع المنطقة

مقيدة الوصول برأى

موضحاً أبرز أنماط

الانتهاكات التي

ترتكبها قوات

الاحتلال لقواعد

القانون الدولي

لحقوق الإنسان

والقانون الدولي

الإنساني بالأرقام.

توطئة:

استُعمل بدايةً مصطلح المنطقة العازلة (Buffer zone) لتسمية المنطقة الواقعة على امتداد السياج الشرقي والشمالى الفاصل لقطاع غزة، بعمق يصل إلى (1500) متر داخل أراضي القطاع. ثم جرى الاتفاق على تسميتها بالمنطقة مقيدة الوصول (**Access Restricted Areas**)، ويرمز لها بالاختصار (ARA)، ويحظى هذا المصطلح بإجماع المنظمات والوكالات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان المحلية العاملة في قطاع غزة.

رُسم سياج قطاع غزة بشكله الحالي وفق خط الهدنة في أعقاب احتلال فلسطين وإقامة "إسرائيل" في العام 1948، خلال محادثات وقف إطلاق النار في جزيرة رودس بين الدول العربية المتحاربة (مصر، والأردن، وسوريا، ولبنان من جهة، وسلطات الاحتلال الإسرائيلي) في العام 1949، حيث يفصل ذلك السياج القطاع عن الأراضي الفلسطينية المحتلة شمالاً وشرقاً. هذا ويحد القطاع من الجهة الجنوبية حدود جمهورية مصر العربية.

يطلق على السياج الفاصل تسميات مختلفة أشهرها: السياج الأمني، أو الجدار الفاصل، أو السلك، أو "الحدود"¹. ويتكون من ثلاث شرائح متوازية من الأسلاك الشائكة، تسير بشكل غير منتظم، تبعد عن بعضها البعض بضعة أمتار، ويمس أحد الشرائح تيار كهربائي، ويضاف إليها جدار أسمنتي. وتقيم قوات الاحتلال بوابات حديدية، صغيرة وكبيرة، تستخدم لتوغل الآليات العسكرية والقوات الراجلة داخل أراضي المواطنين. كما تقيم مجموعة من المواقع العسكرية وأعداد كبيرة من نقاط المراقبة في محيط السياج. في أعقاب انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام 2000، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي عديد العراقيل أمام المواطنين الفلسطينيين، لا سيّما العاملين في القطاعين الزراعي والصناعي على امتداد السياج الفاصل مع قطاع غزة. وفي أعقاب تنفيذها خطة الفصل أحادي الجانب مع القطاع بتاريخ 2005/9/12، وإعادة انتشار قواتها حول القطاع، شددت قوات الاحتلال من تلك العراقيل. وفي عام 2008، ألقت طائرات الاحتلال الإسرائيلي منشورات ورقية،

عشرات المرات، على جميع محافظات قطاع غزة، حدّرت فيها المواطنين الفلسطينيين من الاقتراب من السياج الفاصل لمسافة (300) متراً، وهدّدت أن كل من يقترب يعرّض حياته للخطر. هذا وأرقت تلك المنشورات بخارطة توضّح المنطقة المحظورة على المواطنين الفلسطينيين على امتداد السياج الشرقي والشمالى للقطاع. وقد عمدت قوات الاحتلال إلى فرض المنطقة مقيدة الوصول لمسافة تصل في بعض المناطق إلى (1500) متر على امتداد السياج الفاصل للقطاع والبالغ طوله 62 كم، إذ قامت باستهداف وتجريف الأراضي الزراعية ومختلف المنشآت المدنية السكنية والصناعية والزراعية في نطاق (500) متراً بنسبة 100%، فيما جرّفتها في نطاق (1000) متراً بنسبة تصل إلى 75%. وتمثّل الأراضي في هذه المناطق ما نسبته 35% من إجمالي مساحة الأراضي المزروعة في قطاع غزة و15% من إجمالي مساحة قطاع غزة.

وفي معرض محاولاتها فرض المناطق مقيدة الوصول، تستهدف قوات الاحتلال العاملين في القطاعات الصناعية والزراعية وصاندي العصافير ورعاة الأغنام وجامعي الحديد والحجارة، من خلال القصف الصاروخي أو المدفعي تجاه منشآتهم، أو إطلاق النار وإيقاع القتلى والمصابين في صفوفهم، واعتقال من تصل إليه قوّاتها لفترات زمنية مختلفة. كما تتوغل الآليات العسكرية مصحوبة بالجرافات وتقوم بتدمير منشآت المواطنين وتجرفها.

تكشف توثيقات مركز الميزان لحقوق الإنسان حتى تاريخ إصدار التقرير، إلى أن جملة الانتهاكات التي تتفّدها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين عموماً في المنطقة المقيدة الوصول، تشكل أنماطاً منظمة ومتكررة. وتشير جملة تلك الأنماط إلى تعمّد تلك القوات إفقار السكان وتهجيرهم قسراً من منازلهم وأراضيهم، وذلك عبر تدمير البنية الصناعية والزراعية للمنطقة وحرمان الأسر من مصادر رزقها، فضلاً عن إعاقة حركة الفلسطينيين في تلك المنطقة.

ويأتي فرض المنطقة مقيدة الوصول في مخالفة للقانون الدولي الإنساني، حيث ينتهك فرضها الحق في عمل المواطنين، والحق في التنقل والحركة، ومجمل حقوق الإنسان التي أقرتها القوانين والأعراف الدولية.

¹ تسميات يطلقها السكان والخبراء على خط التحديد الفاصل المرسم في العام 1948، شرق وشمال قطاع غزة.

أعداد أبرز الاستهدافات في المنطقة مقيدة الوصول برأً بحسب نمط الانتهاك خلال النصف الأول من العام 2022

324	أحداث القصف وإطلاق النار
12	حوادث الاعتقال
22	توغلات

أعداد الضحايا جزاءً استهدافات قوات الاحتلال الإسرائيلي خلال النصف الأول من العام 2022

22	أعداد المعتقلين
10	منهم أطفال
3	أعداد المصابين
1	منهم أطفال

انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي في المنطقة مقيدة الوصول برأً

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي انتهاكاتها تجاه المدنيين الفلسطينيين، لا سيما العاملين في القطاع الزراعي، على امتداد السياج الفاصل لقطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2022. وتركزت جملة تلك الانتهاكات في ثلاث أنماط رئيسية هي:

أولاً: استهداف العاملين وممتلكاتهم في المنطقة مقيدة الوصول برأً.

ثانياً: التوغلات وتخريب أراضي المواطنين.

ثالثاً: اعتقال المواطنين الفلسطينيين.

في هذا السياق وثق مركز الميزان لحقوق الإنسان خلال فترة التقرير (358) انتهاكاً بحق المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم في المنطقة مقيدة الوصول برأً. ويوضح الجدول الأول أعداد الأحداث الناتجة عن أبرز أنماط الانتهاكات، كما يوضح الجدول الثاني أعداد الضحايا جزاءً جميع انتهاكات قوات الاحتلال خلال فترة التقرير.

أولاً: استهداف العاملين وممتلكاتهم في المنطقة مقيدة الوصول برأً

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي استهداف العاملين الفلسطينيين وممتلكاتهم على امتداد السياج الشمالي والشرقي لقطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2022، في مخالفة واضحة لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ويقوم جنود الاحتلال باستهداف العاملين في القطاعات الزراعية والصناعية المتواجدين في محيط السياج الفاصل، لا سيما المزارعين وصائدي الطيور وريعاة الأغنام وجامعي الحطب والمواد الخردة (الحديد والبلاستيك)، وذلك باستخدام مختلف أنواع الأسلحة الرشاشة والثقيلة، بما فيها القذائف المدفعية والصاروخية وإطلاق النار المباشر من قبل أبراج المراقبة والآليات العسكرية، فتوقع الخسائر البشرية والمادية في صفوفهم، وترغمهم في أغلب الأوقات على التوقف عن استكمال أعمالهم، ما يتسبب في أكثر الأوقات بفقدانهم مصادر رزقهم. كذلك تستهدف قوات الاحتلال أراضي المزارعين عبر رش المبيدات الكيميائية بواسطة طائرات مسيرة، إذ تدمر المزروعات وتجعلها غير قابلة للاستخدام البشري. حيث عمدت تلك القوات إلى رش تلك المبيدات على المزروعات على امتداد السياج الفاصل وعلى فترات مختلفة ضمن فترة التقرير ذاته، ما تسبب بفساد محاصيل المزارعين بشكل متكرر وفاقم من معاناتهم. كما تستهدف تلك القوات الأراضي الزراعية عبر إغراقها بمياه الأمطار عبر فتح السدود وضخ المياه الفائضة تجاه الأراضي الزراعية الفلسطينية في فترات مختلفة، ما تسبب في فساد المحاصيل وأوقف بعض المزارعين عن الزراعة في أراضيهم.

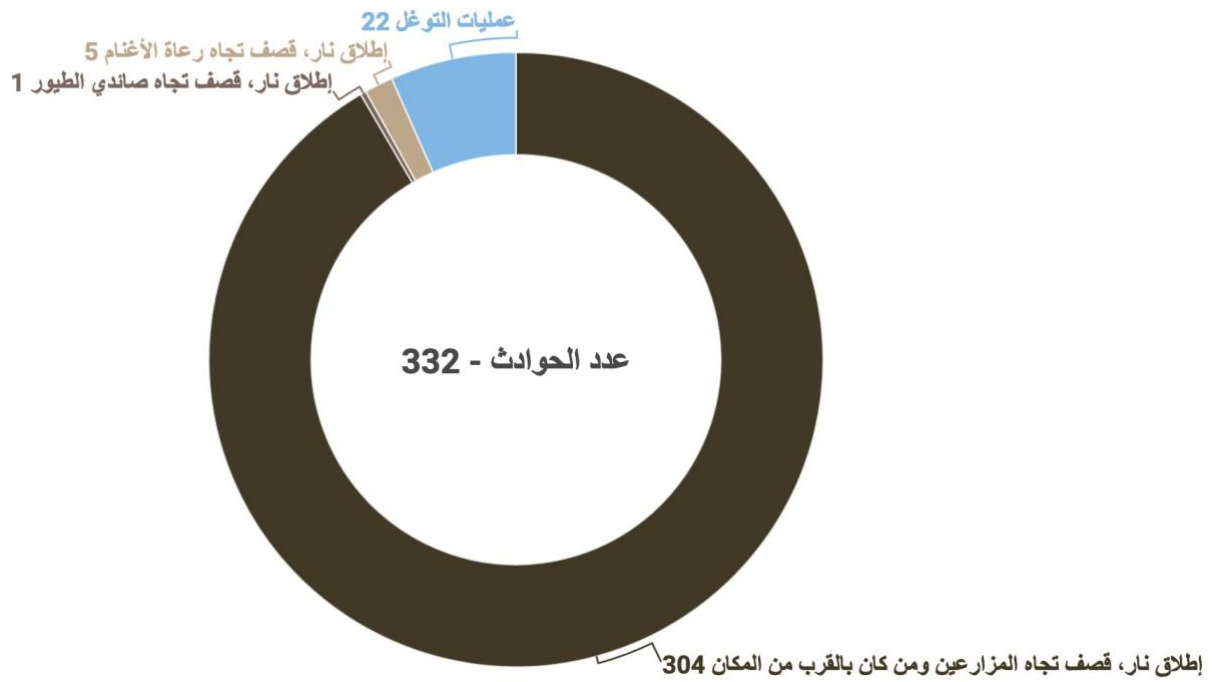
تنص الفقرة (2) من المادة (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام 1966، على أن "لجميع الشعوب سعيًا وراء أهدافها الخاصة التصرف الحر بثرواتها ومواردها الطبيعية دونما إخلال بأية التزامات منبثقة عن مقتضيات التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة وعن القانون الدولي، ولا يجوز في أية حال حرمان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة".

وقد شكّلت تلك الانتهاكات نمطاً منظماً وسياسة تتبعها قوات الاحتلال في سياق تعاملها مع العاملين الفلسطينيين على امتداد السياج الفاصل مع قطاع غزة. فتحرم تلك القوات العاملين من الاستفادة من الثروة الطبيعية في أراضيهم، وتدفعهم للتعطّل الإجباري عن العمل، حيث تصل نسبة الأراضي في المنطقة المقيدة الوصول إلى 25% من المساحة الإجمالية للقطاع (بعمق 1500 متر على امتداد السياج الفاصل البالغ طوله 62 كم)، ما يشكل انتهاكاً جسيماً لقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وتكشف أعداد الانتهاكات التي تمكن مركز الميزان لحقوق الإنسان من توثيقها عن استمرار قوات الاحتلال في سياسته الرامية إلى استهداف البنية الاقتصادية لقطاع غزة، فضلاً عن فرض المنطقة مقيدة الوصول برأً.

مساحة الأراضي الزراعية المتضررة (م ²)	من بينهم مصابين أطفال	عدد المصابين	عدد الحوادث	الفئة
0	0	2	304	إطلاق نار، قصف تجاه المزارعين والأراضي الزراعية ومن كان بالقرب من المكان
0	0	0	1	إطلاق نار، قصف تجاه صاندي الطيور
0	0	0	5	إطلاق نار، قصف تجاه رعاية الأغنام
33010	0	0	22	عمليات التوغل
33010	0	2	332	الإجمالي

توزيع أبرز اعتداءات قوات الاحتلال في المنطقة مقيدة الوصول برأ بحسب الفئة.



ثانياً: التوغلات وتخريب أراضي المواطنين

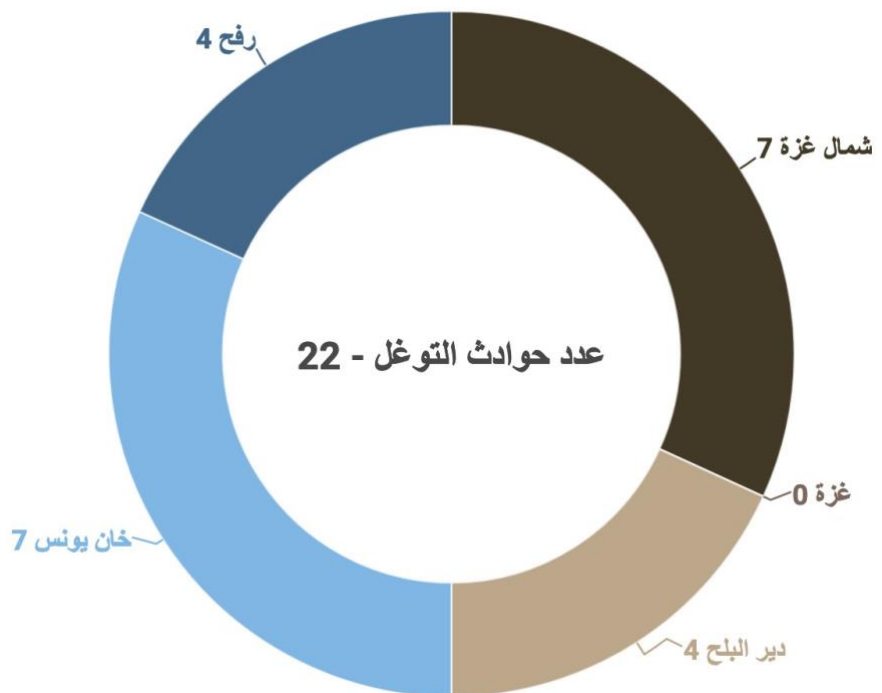
واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات التوغل بألياتها العسكرية في المنطقة مقيدة الوصول براً انطلاقاً من مواقع تمركزها قرب السياج الشرقي والشمالي الفاصل مع قطاع غزة خلال النصف الأول من العام 2022.

وتشكل عمليات التوغل المتكررة أحد أبرز أنماط الانتهاكات التي ترتكبها قوات الاحتلال في المنطقة مقيدة الوصول، إذ تقوم الآليات العسكرية والجرافات المصاحبة لها بتجريف آلاف الأمتار من أراضي المواطنين الزراعية التي سبق وأن جرفتها، وذلك بشكل متكرر، ويتصاحب ذلك مع القصف المدفعي وإطلاق النار الكثيف من الأسلحة الرشاشة تجاه السكان المدنيين وممتلكاتهم.

توزيع توغلات قوات الاحتلال حسب المحافظة		
المحافظة	عدد الحوادث	مساحة الأرض المتضررة (م ²)
شمال غزة	7	10500
غزة	0	0
دير البلح	4	17500
خان يونس	7	5010
رفح	4	0
الإجمالي	22	33010

يتأثر بفعل تلك التوغلات جملة العاملين قرب السياج الفاصل، ولا سيما المزارعين، إذ يدفعهم التجريف المتكرر لمزروعاتهم إلى التوقف المؤقت أو الدائم عن العمل. كذلك فقد كشفت متابعات مركز الميزان أن المزارعين تحولوا عن زراعة المزروعات التي تحتاج إلى الرعاية الدائمة، ولجأوا إلى المزروعات التي تحتاج إلى الرعاية المؤقتة، والتي تنحصر في الشعير والقمح، وهي مزروعات ذات إنتاجية منخفضة، الأمر الذي أدى إلى تفاقم أوضاعهم المعيشية.

في هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقوع (22) حادث توغل، كما هو موضح في الجدول الآتي:



ثالثاً: اعتقال المواطنين الفلسطينيين

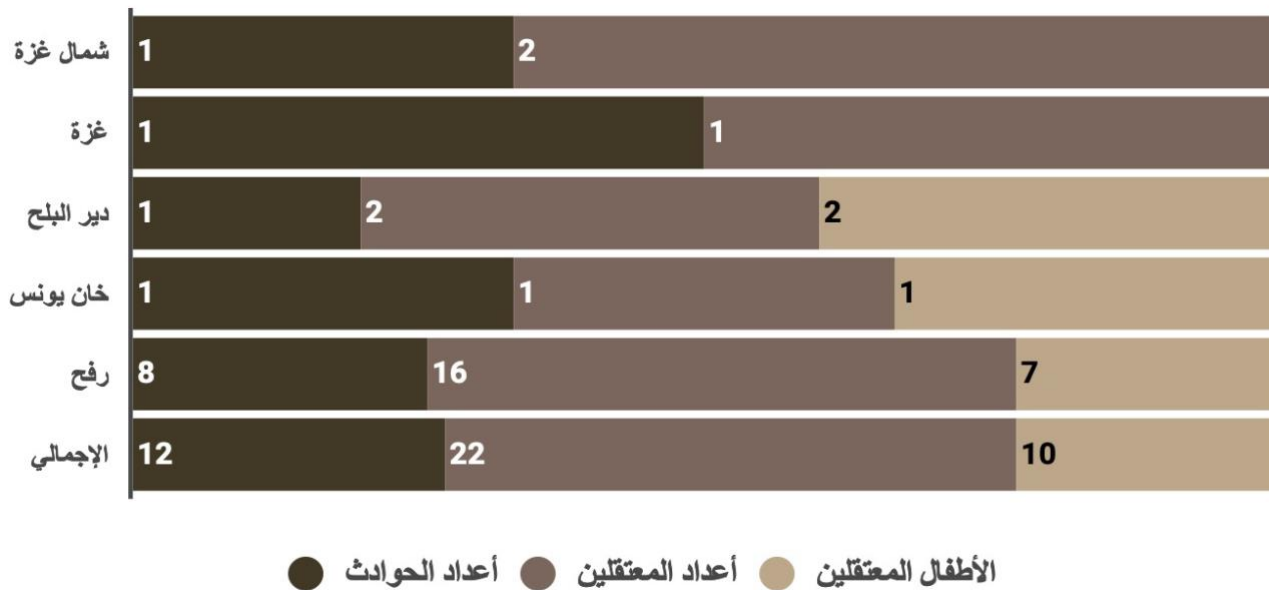
واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة الاعتقال التعسفي وانتهاك الحق في الحرية والأمن الشخصيين للمدنيين الفلسطينيين قرب السياج الشرقي والشمالي الفاصل مع قطاع غزة في المنطقة مقيدة الوصول براً خلال النصف الأول من العام 2022.

وشكلت عمليات الاعتقال نمطاً منظماً ترتكب من خلاله قوات الاحتلال شتى ضروب المعاملة القاسية واللاإنسانية بحق المعتقلين، بمن فيهم الأطفال، كخلع الملابس وتقييد الأيدي بالقيود المعدنية والبلاستيكية، وعصب العينين، والضرب المبرح، وإخضاعهم للتحقيق واستخدام الضغط النفسي والجسدي عليهم .

المحافظة	أعداد الحوادث	أعداد المعتقلين	منهم معتقلين أطفال
شمال غزة	1	2	0
غزة	1	1	0
دير البلح	1	2	2
خان يونس	1	1	1
رفح	8	16	7
الإجمالي	12	22	10

وتهدف قوات الاحتلال عبر استمرار سياسة اعتقال الفلسطينيين قرب السياج الفاصل، تقييد حرية الفلسطينيين وإهانتهم الجسدية والنفسية، فضلاً عن منعهم من استكمال أعمالهم في منشآتهم الزراعية والصناعية، وفرض المنطقة مقيدة الوصول.

وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة التي يغطيها التقرير، وقوع (12) حادث اعتقال، كما هو موضح في الجدول:



الخاتمة

يخلص التقرير إلى أن قوات الاحتلال ترتكب انتهاكات منظمة بحق المواطنين الفلسطينيين، لا سيما المزارعين الفلسطينيين، ومختلف العاملين في تلك المناطق، في محاولة منها إلى تدمير بنية الاقتصاد الفلسطيني، وإفقاره، فضلاً عن فرض منطقة مقيدة الوصول، في مخالفة صريحة لقواعد القانون الدولي.

ويشير التقرير إلى تواصل الانتهاكات في المناطق المحاذية للسياج الفاصل خلال النصف الأول من العام 2022. وتؤكد المعطيات التي يوردها التقرير إلى أن جملة الانتهاكات الإسرائيلية المرتكبة، فاقت من معاناة المدنيين الفلسطينيين، وحرمت مئات العاملين في القطاع الصناعي والزراعي من الانتفاع من منشآتهم، خشية تعرضها للتجريف وتكبيدهم خسائر فادحة، ما تسبب في اعتزال الكثير منهم العمل، والانضمام إلى صفوف المعطلين عن العمل.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يجدد إدانته لاستمرار انتهاكات قوات الاحتلال الرامية إلى فرض منطقة مقيدة الوصول برأى على طول السياج الشرقي والشمال مع قطاع غزة، فإنه يحمل تلك القوات المسؤولية القانونية المترتبة على استمرار احتلال الأراضي الفلسطينية، مؤكداً على أنها ملزمة باحترام مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وإعمالهما بالنسبة للسكان الفلسطينيين. كما يشجب المركز استمرار صمت المجتمع الدولي أمام الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال، إذ يعتبر غياب دوره الفاعل، لا سيما الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة، عاملاً مشجعاً لقوات الاحتلال للاستمرار في ارتكاب انتهاكاتها الجسيمة بحق الفلسطينيين، وتزايد حدتها، دونما رادع.

ويدعو المركز المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتفعيل أدوات المحاسبة القانونية، وملاحقة ومعاقبة مرتكبي الجرائم.

انتهى

مركز الميزان لحقوق الإنسان هو مؤسسة أهلية فلسطينية مستقلة لا تهدف إلى الربح، تتخذ من قطاع غزة مقراً لها، وتتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة، وتهدف إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان ورفع الوعي بأهميتها، وتعزيز أسس الديمقراطية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة.

فلسطين - قطاع غزة

مكتب غزة:

حي الرمال الغربي، الميناء، شارع عمر المختار، مقابل محطة عكيلة للبترو، (مقر السفارة الروسية سابقاً) -

ص.ب: 5270

تيليفاكس: +970-(0)8-2820442 / 7

مكتب جباليا

مخيم جباليا- شرق مفترق الترانس - عمارة العيلة الطابق

الأول، ص.ب: 2714

تيليفاكس: +970-(0)8-2484555 / 4

مكتب رفح:

شارع عثمان بن عفان - عمارة قشطة - الطابق الأول

تيليفاكس: +970-(0)8-2137120

البريد الإلكتروني:

info@mezan.org

mezan@palnet.com

الصفحة الإلكترونية:

WWW.MEZAN.ORG



© حقوق الطبع محفوظة، مركز الميزان لحقوق الإنسان

2022